الفصل الثاني

أسس ومعايير التفرقة بين الريف والحضر

مقدمة :

١- الأساس السكاني أو الديموجرافي

٢- الأساس الإداري

٣- الأساس الاقتصادي

٤- الأساس الوظيفي

٥- الأساس الشكلي

٦- المعيار المورفولوجي

٧- المعيار التاريخي

٨- المعيار السلوكي

٩- المعيار البيئي [الايكولوجي]

١٠- المعيار الاجتماعي

١١- المعيار المركب

١٢- معيار استخدامات الأرض

١٣- معيار المتصل الريفي – الحضري

١٤- معيار التحول الحضري للمناطق الريفية

١٥- معامل الريفية

مقدمة

أختلف الجغرافيون في تحديد الأسس التي يمكن الاعتماد عليها في التميز بين المدينة والقرية ، وخاصة أن كلاً منهما عبارة عن مساحة من الأرض شيُد عليها عدد من المساكن ، لا تظهر الفروق واضحة بين المدينة والريف إلا في أقصى درجات كل منهما حيث يوجد في العادة استمرارية ، ولا يوجد انتقال مفاجئ من أحدهما للآخر ، ولكنه انتقال تدريجي بين الريف والحضر فيما يعرف بالحافة الريفية - الحضرية Rural - Urban Fringe ، كما أنه ليس هناك تمييز واضح بين المحلات العمرانية الريفية ، سواء بين العزبة Hamlet أو القرية Village ، وبصفة عامة فإن القرية أكبر في الحجم من العزبة من حيث الكتلة السكنية والسكانية ، إضافة إلى أنه توجد بها وظائف ومراكز خدمية لا تتوافر في العزبة مثل مكتب البريد والمدرسة الإعدادية (المتوسطة) ، وقد أثبتت الدراسات التي تمت حتى الآن أن تحديد المستوطنة الريفية عن طريق مقارنتها بالمستوطنة الحضرية على النطاق العالمي أمر صعب جداً بسبب تباين الأسس والمعايير التي تتبعها كل دولة في تحديد وتصنيف المدينة والقرية.

وقد تعددت المعايير والأسس التي أتخذها الباحثون للتفرقة بين المستوطنة الريفية والمستوطنة الحضرية ، منها ما يتعلق بالحجم ، والآخر يتعلق بالتوزيع ، في حين يرتبط الثالث بالوظيفة أو بغيرها دون أن يتم التوصل إلى معايير ثابتة عامة وعالمية بسبب الاختلافات المحلية من دولة إلى أخرى ومن مرحلة زمنية إلى مرحلة زمنية أخرى ، ولهذا فإن ما يعد مستوطنة ريفية في بلد ما قد يعتبر مدينة في بلد آخر ، ولهذا ما يعد مستوطنة ريفية في بلد ما قد يعتبر مدينة في بلد آخر ، والعكس صحيح بسبب اختلاف المستوى الحضاري الذي بلغته كل دولة إلى جانب

الاختلافات بين الدول في عدد السكان والكثافة السكانية والمساحة التي يشغلها المواطنون .

وفي حقيقة الأمر أن التميز بين المحلات العمرانية الريفية والحضرية له جذوره التاريخية ، فقد اهتم العلماء والمفكرون بالفروق الملحوظة والقائمة بين المدينة والريف ، كما يذلوا جهوداً علمية مكثفة لوضع نظريات حول الفروق ، وأدرك **الفلاسفة في العصور القديمة** أيضاً أن المدينة تختلف اختلافاً كبيراً في أوجه النشاط الاقتصادي الأساسية عن الريف المحيط بها ، ولكن الجهود الحقيقية والمنظمة التي بُذلت لوصف وتفسير هذه الاختلافات جاءت متأخرة حتى أننا لا نستطيع معها أن نعين بداية حقيقية لها في عصر المفكر العربي " **ابن خلدون** " في القرن الرابع عشر ، فقد كتب فصولاً منظمة في التميز بين البدو والحضر وذلك في الباب الثاني ، وقد ذكر أن الفروق بين الريف والحضر تأتي من خلال اختلاف المهن ومصادر الإنتاج ، فأهل الريف يشتغلون بالزراعة وتربية الحيوان ، بينما ينتحل أهل الأمصار والبلدان ، أي أهل الحضر .

ومن خلال ما كتبه " **ياقوت** " في كتابيه " **المعجم والمشترك** " يمكن ملاحظة تحديده لصور العمران وهي :

أ- المدينة الكبيرة أو العواصم ، وهي أمهات المدن ذات الأرياف والحواضر .

ب- المدينة وأحياناً يسميها البليدة .

ج- القرية وهي التي يسكنها من يقوم الزراعة .

وقد تناول " **المقريزي** " أيضاً موضوع التميز بين الريف والحضر ، فذكر في خططه أن مدائن مصر كثيرة منها ما جهُل اسمه ورسمه ومنها ما عُرف اسمه وبقى رسمه ومنها ما هو عامر ، وهذا إنما يدل على أن " المقريزي " قد اعتمد على الدلالة التاريخية وترتبط بفترة الكور الصغرى في الدلتا .

وقد حاول " أورسو Aurousseau " التفرقة بين الريف والحضر ، فالريف من وجهة نظره هو المكان الذي يعيش فيه مجموعة من السكان يعملون في إنتاج الضرورات الأولية ، أما المراكز الحضرية فتعمل في الصناعة والتجارة والتعليم وإدارة شؤون الدولة .

وقد حدد كل من سوروكن Sorokin .P وزيمرمان C. Zimmermann في عام ١٩٢٩ ثماني مجموعات من المتغيرات تميز المستوطنات الريفية عن المدينة هي : الوظيفة ، البيئة ، حجم المجتمع ، كثافة السكان ، التجانس السكني ، التباينات الاجتماعية ، قدرة المجتمع على الحركة ، ونظم التفاعل ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية ، يلاحظ " موريف " أن فكرة المقابلة بين المدينة والريف أصبحت فكرة قديمة مرفوضة ، ففي المدينة والريف على السواء توجد الطرق الجيدة والسيارات والتليفونات وأجهزة التليفون ، مما أدى إلى سكان الريف أصبح لا ينقصهم ما يتوفر لسكان المدن ولكن ذلك لا يصدق على المدينة والريف خارج الولايات المتحدة ، ومع ذلك فقد أدخلت التعدادات الأمريكية في أعوام ١٩٤٠ ، ١٩٥٠ ، ١٩٧٠ تعديلات على تعريف كل من المدينة والريف .

ويرى " **جمال حمدان** " أن جسر الطراد أساساً للتميز بين المدينة والقرية ، فقد كانت الأخيرة تنشد الحماية من الفيضان ولا تستطيع أن تقوم على موضع مباشر على النهر ، لذلك كانت تبتعد عنه وتتحاشاه ، أما المدينة فقد كانت حاجتها إلى الموقع النهري بدرجة أكبر ، ومن ثم كفل لها جسر الطراد هذه الحماية فاقتربت منه أكثر من القرى ، وقد أوضح " **الشرنوبي** " العديد من التعريفات للمراكز العمرانية الريفية والمراكز العمرانية الحضارية ، وأعتمد فيها على الوظيفة والحجم ، كما يرى " **حجازي** " أن التمييز بين الأرياف والحضر له ظروفه

ومشاكله الخاصة حيث أن الظروف المحلية تلعب دوراً بارزاً في ملامح الحياة الريفية والحضارية .

ومع ذلك يقرر الكتاب السنوي الذي أصدرته **الأمم المتحدة عام** ١٩٥٢ في محاولته حسم الخلاف بين الآراء المختلفة حول الريف والحضر ، يقرر أنه لا توجد نقطة معينة تصلح كمعيار حازم يفصل بين الحضر والريف ، لكن التفرقة بينهما تفرقة اعتبارية ، بمعنى أن كل دولة تفصل بين ريفها وحضرها حسبما تراه مناسبًا لظروفها ، ومن هنا فإن على كل باحث أن يجتهد بطريقته الخاصة وحسب الاعتبارات التي يختارها للتميز بين الريف والحضر .

وقد اهتمت بعض لجان **الأمم المتحدة** العلمية بتصنيف مراكز العمران ، وكان هذا هو شأن **عصبة الأمم** من قبل ، حيث كان لعصبة الأمم معهد الإحصاء الدولي ، وتوجد لجنة السكان التابعة للأمم المتحدة ، وقد اهتم كل منهما بدراسة الفروق بين المدينة والريف ، ومن النتائج التي تم التوصل إليها أن الدراسة المقارنة عبر الحدود السياسية والحضارية أمر صعب للغاية بالنظر إلى تباين الأسس التي تتبعها كل دولة في تعريف وتصنيف المدينة والريف ، وبالتالي فلا يوجد فروق بين الريف والمدينة وإنما حالة من الاستمرارية فلا يلحظ الإنسان التغيير المفاجئ ، أما في الدول النامية فإنه يوجد أقصى درجات الاختلاف ، وقد وضعت الأمم المتحدة معايير للمقارنة تتلخص في ثلاثة أنماط رئيسة وهى :

أ- يتم التفرقة حسب التقسيم الإدارى المتبع مع الأخذ في الاعتبار نظام الإدارة المحلية ونسبة السكان المشتغلين بالزراعة بطريقة مباشرة .

ب- تحديد المحلات المدنية وإضفاء صفة المدن عليها حيث أن الصفة العمرانية الخاصة بها قد تتغير مثل القرية التي تتحول إلى مدينة .

ج- وضع حد سكاني أدنى للمحلات المدنية حيث أن التعداد السكاني متباين بين القرية والمدينة .

وقد صنفت الأمم المتحدة تعريفات المحلية المدنية إلى ثلاث أنماط رئيسية كالتالي :

- ✓ حسب التقسيم الإداري مع أخذ بعض الأسس في الاعتبار مثل نمط الإدارة المحلية وعدد السكان أو نسبة السكان الذين يعملون أو يعتمدون على الزراعة بطريقة مباشرة .
- ✓ تحديد المحلات المدنية وإضفاء صفة المدن عليها ، وفي هذه الحالة تكون بقية المحلات ريفية .
- ✓ وضح حد سكاني أدنى للمحلات المدنية دون نظر إلى نمط الإدارة .

وبناءً علي ما تقدم يمكن التمييز بين المدينة والقرية طبقًا للأسس التالية :

١. الأساس السكاني أو الديموجرافي

يرى بعض العلماء أن الأساس السكاني يصلح لكي يكون فاصلاً بين القرية والمدينة ، فهناك من عرف المدن بأنها مناطق التركز السكاني ، والقرى على العكس منها ، ومما لا شك فيه أن استخدام هذا الأساس قد سهل كثيراً عملية القياس والمقارنة ، إلا أنه يعاني من نقط ضعف واضحة لعل أهمها أن الأرقام لم تكتسب الصفة العالمية ، فلكل بيئة أو منطقة الأرقام الخاصة بها ، ومن هنا فحجم السكان لا يعطي توزيعاً إحصائياً ، فهناك محلات عمرانية ذات حجم سكاني ضئيل وتتمثل فيها كل المظاهر الحضرية ، وأيضاً توجد بعض المحلات العمرانية ذات الحجم السكاني الكبير تسيطر الريفية على مظاهر الحياة فيها .

ويذكر " **أحمد إسماعيل** " أن الدول التي تأخذ بالحد الأدنى من السكان كأساس لاكتساب الصفة المدنية للمحلات العمرانية هي ول

تشترك في موقعها الجغرافي ، وفي أنها دول مخلخلة سكانياً بالقياس إلى مساحتها كما أنها تتقارب في أسسها الاقتصادية ، وقد ذكر " **غلاب** " في كتابه (جغرافية الحضر) تعليقاً على ما نشره " **لويس ريس** " في المجلة الأمريكية للاجتماع ١٩٣٨ تحت عنوان " الحضارة كطريق للعيش " ذكر أن حجم وكثافة السكان والاختلافات الاجتماعي تصلح لكي تكون معياراً للتفرقة بين المدينة والقرية .

وقد اتفقت الهيئات الدولية علي اعتماد الأساس الحجمي للتميز بين الريف والمدينة لأي مكان يعيش فيه ٢٠٠٠٠ نسمة فأكثر يعتبر مدينة ، يطلق عليه أحياناً المعيار الإحصائي أو العددي ، وهو أبسط الأسس ، وأكثرها إدراكاً وتأثيراً ، وقد اتضح أن الفروق كبيرة جدًا في أي من التعريفات السابقة من دولة لآخري ، فدولة مثل الدانمرك لتكتسب المحلة فيها صفة المدنية إذا تعدى سكانها ٢٥٠ نسمة ، بينما في كوريا تعتبر المحلة ريفية إذا كان سكانها أقل من ٤٠٠٠٠ نسمة ، وبالنظر إلى عدم وجود اتفاق عالمي على أسس تصنيف المحلات العمرانية ، فهي تختلف بين ٢٠٠ نسمة في الترويج ، و ٥٠,٠٠٠ نسمة في اليابان ، وتكمن الصعوبة الحقيقية في طبيعة النمط العمراني نفسه ، فالمناطق مخلخلة السكان ومترامية الأطراف تستخدم حدودًا أقل كما هو الحال في الترويج وأيسلندا ، أما البلدان ذات الكثافات الريفية العالية ، فتستخدم حدوداً أعلى ، كما هو الحال في اليابان ، وقد حاولت الأمم المتحدة إدخال بعض الضوابط على هذا الأساس ، وأوصت الحكومات لكي تقدم المادة التي يقوم عليه الأساس الحجمي ، لاسيما الحدود الدنيا لأحجام للمجلات الحضرية ، واتخذ الرقم ٢٠٠٠ نسمة للفصل في هذا الشأن ، وغالبًا ما يصاحب الحد الأدنى للسكان ، الحد الأدنى للكثافة السكانية كمعيار لاندماج المحلة السكانية .

ويظهر الجدول (٤) أن أغلب معظم الدول تعتبر أن المدن هي كل تجمع للمنازل المتصلة ، التي يتجاوز عدد سكانها رقماً معيناً غالباً ما يكون ٥٠٠٠ نسمة ، وقد ينخفض إلي ٣٠٠ نسمة كما في أمريكا الشمالية أو بعض الدول الاسكندينافية ، كما قد يرتفع هذا العدد إلى حوالي ٢٠٠٠ نسمة ، كما في مصر أو الهند ، أما في **الجزائر** فيبدأ هذا المعيار من حوالي ٥٠٠٠ نسمة ، ولكنه رقم لا يمثل حدا فاصلا بين القرية والمدينة ، وفي **المملكة العربية السعودية** اقترحت لجنة الأطلس الوطني ممثلة بقسم الجغرافيا جامعة الملك سعود ١٤٠٠هـ (١٩٨١م) أن يكون الحد الأدنى لسكان المدينة السعودية ٥٠٠٠ نسمة ، وتعتبر المحلة العمرانية مدينة في كل من فنلندا والسويد إذا زاد عدد سكانها عن ٢٠٠ نسمة فقط ، ولكن هذا الحد الفاصل يرتفع إلى ألف نسمة في كل من كندا وفنزويلا واسكتلندا وشيلي ، وإلى ٢٠٠٠٠ نسمة في استراليا وتشيكوسلوفاكيا والأرجنتين والبرتغال وإلى ٥٠٠٠ في كل من بلجيكا وغانا والهند ، وإلى ١٢٠٠٠ في اليابان ، ثم يبلغ الرقم أقصاه في كوريا كما سبق ٤٠٠٠٠ نسمة .

كما أظهرت النتائج أن الكثافة السكانية تتفاوت هي الأخرى بين مختلف الدول ، وتضع بعض الدول في أسس تصنيف المراكز العمرانية ، معدل الكثافة إلى جانب عدد السكان الإجمالي ، ومن أمثلة ذلك الهند التي تقرن صفة المدينة للمحلة التي يصل عدد السكان فيها أكثر من ٥٠٠٠ نسمة مع كثافة لا تقل عن ٢٥٠٠ نسمة في الكيلومتر المربع ، وكذلك الولايات المتحدة التي تضيف إلى الحد الأدنى لعدد سكان المدينة (وهو ٢٥٠٠ نسمة) لا تقل الكثافة أيضاً عن ٢٥٠٠ نسمة / الكيلومتر المربع ، ولابد من التفرقة أيضًا بين نوعين من الكثافة مما يؤدي إلى مزيد من التنوع فالكثافة الكلية التي تنسب جملة عدد السكان فيها إلى المساحة الإدارية للمحلة العمرانية وإلى جانب ذلك

توجد الكثافة الصافية وهي التي ينسب فيها عدد السكان الإجمالي إلى المنطقة المبنية فقط ، ويؤدي ذلك إلى فروق واسعة لأن المنطقة الإدارية لبعض المدن تكون كبيرة جداً ، هذا إلى وجود صعوبات في الدراسة المقارنة تتعلق بعدم توافر بيانات وافية عن مساحة المدن في معظم الأقطار ، ووجود عديد من الأسس أو الحدود التي تحسب المساحة على أساسها في حالات أخرى ، مثل الحدود المالية للمدن وهي التي تحدد فيها المساحة التي تدفع عن العقارات فيها ضرائب بلدية تخضع لرسم المدن بينما تخضع الأراضي والعقارات الواقعة خارج هذه الحدود لضريبة الريف أو ضريبة الأراضي الزراعية ، كما قد توجد حدود تتعلق بخدمة ما مثل الأمن أو المرور ، وهذه كلها صور للتعدد في أسس الحدود تؤدي إلى صعوبة المقارنة بين كثافات المدن إذا حسبت هذه الكثافات بناء على حدود وأسس مختلفة ، مما يدل علي أن المدينة تتميز بالكثافة السكانية العالية في بقعه محدودة من الأرض على عكس القرية التي تتميز بكثافتها المنخفضة في أغلب الأحيان .

ولهذا السبب يمكن اعتبار المعيار الحجمي غير كاف لتحديد القرية أو المدينة ، ولا يمثل دليلاً قوياً في أغلب الأحيان ولا يعتبر عامل تفريق أساسيّ ، فقد تكون المحلات العمرانية ذات أعداد كبير من السكان ، ولكن العوامل المدنية الأخرى لا تتوفر فيها ، وهناك قرية في المكسيك مثلا يزيد عدد سكانها علي ٨٧ ألف نسمة ، ومع ذلك فكل مظاهر الحياة فيها لا تدل إلا على أنها مجرد قرية ، وبالمثل فإن في مصر توجد بعض القري يزيد عدد سكانها عن ١٥٠ ألف نسمة .

ولكن ظاهرة التفريق بين القرية والمدينة من خلال الكثافة السكانية لا تعتبر عاملاً حاسماً ، فقد تختلف الكثافة السكانية في المدينة الواحدة في أحيائها السكانية المختلفة تبعاً لدرجة رقى كل حيّ من هذه الأحياء ، ومثال ذلك مدينة الإسكندرية التي توجد بها بعض

الأحياء التي ترتفع بها الكثافة السكانية إلي ٩٠ ألف نسمة/كم٢ (حي الجمرك) بينما هناك أحياء أخرى وهى الأحياء الراقية لا تزيد الكثافة السكانية بها عن ١٠٠٠ نسمة/م٢ ومن ثم يظل ذلك العامل بمفرده غير حاسم في التفريق بين المحلات العمرانية المختلفة .

وربما يكفي للتشكيك في أهمية عامل الكثافة أن نشير إلى أن بعض أجزاء الريف في مصر أو الهند أو الصين قد تكون أعلى كثافة من أطراف مدينة كبرى مثل لندن ، **وينبغي هنا أن نشير إلى أمرين هما :**

١. إن بعض الدول تدخل تعديلات على الأساس السكاني في التفرقة بين المدينة والريف مثلما حدث في الولايات المتحدة عام ١٩٤٧ حين احتفظ بالحد الأدنى لعدد سكان المدينة وهي ٢٥٠٠ نسمة ولكن الأجزاء المبنية التي تجاور المدن أصبحت تحسب ضمن المدن وهو ما لم يكن متبعاً من قبل ، وقد أدى ذلك إلى نوع من صعوبة المقارنة بين التعدادات الأمريكية .

٢. إن عدد سكان المدن الكبرى خاصة يختلف في الليل عنه في النهار ، وذلك بتأثير حركة العمل اليومية وانتقال السكان من المحلات التي يسكنون بها إلى المدن التي يعملون بها الذين يطلق عليهم Commuters ولا تظهر بياناتهم الإحصائية ضمن سكان المدن عادة وإن كانوا جزءاً هاماً من قوة العمل في المدينة ، ويكفي أن مدينة القاهرة يدخلها كل صباح حوالي مليون نسمة من هؤلاء ثم يغادرونها في المساء بصفة دورية ، ولكن ذلك لا يؤثر على فكرة الحد الأدنى للسكان لأن هذه الظاهرة تتعلق بالمدن الكبرى عادة وهي التي تتجاوز الحد الأدنى كثيراً ، ويمكن ملاحظة أثر هذه الحركة اليومية في محطات السكك الحديدية ومواقف سيارات الأقاليم في كل من القاهرة والإسكندرية وطنطا وبنها والمنصورة وغيرها من حواضر

المحافظات التي يفد غليها كل صباح آلاف السكان الذين يسكنون في مدن أصغر أو في قرى .

جدول (٤) أسس التفريق بين المدينة والقرية في بعض دول العالم

الدولة	الأساس أو المعيار في تعريف الحضر	الدولة	الأساس أو المعيار المستخدم في تعريف الحضر
الكويت	المجتمعات الحضرية التي بها ١٠٠٠٠ نسمة فأكثر	الهند	المسميات التي تحوي بلدية أو لجنة (مجلس) بلدية بالإضافة إلى المواقع التي سكانها ٥٠٠٠ نسمة ولا تقل كثافة السكان بها عن ١٠٠٠ نسمة /كم٢ وثلاثة أرباع الذكور الراشدين يزاولون نشاطات غير زراعية
البحرين	مراكز المحافظات ومراكز المناطق الإدارية ، وكل تجمع سكاني يبلغ سكانه عشرين ألف فأكثر		
العراق	المناطق التي تقع في حدود المناطق البلدية	بنغلادش	الأماكن التي بها بلدية أو بها مجلس أو لجنة بلدية
لبنان	المسميات التي بها ٥٠٠٠ نسمة فأكثر	باكستان	الأماكن التي بها خدمات بلدية أو مجلس (أو لجنة) بلدية
الأردن	التجمعات السكانية التي بها ١٠٠٠٠ نسمة فأكثر أو مراكز المناطق بصرف النظر عن عدد السكان	بوتسوانا	التجمعات التي بها ٥٠٠٠ فأكثر ويعمل ٧٥٪ من السكان النشطين اقتصاديا في نشاطات غير زراعية
سوريا	مراكز المحافظات ومراكز المناطق الإدارية ، وكل تجمع سكان يبلغ سكان عشرين ألفا فأكثر	فنزويلا	المواقع التي تتصف بالنشاطات الاجتماعية والاقتصادية الحضرية والمراكز التي بها ١٠٠٠ نسمة أو أكثر
ليبيا	البلديات	نيبال	المحلات التي بها ٩٠٠٠ نسمة فأكثر
المغرب	المراكز الحضرية وعددها ١٨٤ مركز	الأرجنتين	المراكز التي بها ٢٠٠٠ نسمة فأكثر
مصر	جميع المدن والأقسام والشياخات في أي محافظة	شيلي	المراكز التي تتحدد بها الخصائص الحضرية كالخدمات العامة والبلدية
السودان	المواقع التي بها ٥٠٠٠ نسمة فأكثر بالإضافة إلى المراكز الإدارية والتجارية المهنة	كوبا	التجمعات التي بها ٢٠٠٠ نسمة أو أكثر
كوريا	المسميات التي سكانها ٤٠٠٠٠ نسمة فأكثر	هندوراس	٢٠٠٠ نسمة فأكثر
ليبيريا	المحلات التي يصل عدد سكانها إلى ٢٠٠٠ نسمة فأكثر	البانيا	المدن والمراكز الصناعية التي بها ١٠٠٠ نسمة أو أكثرها في ذلك الضواحي
زائير	التجمعات التي بها ٢٠٠٠ نسمة فأكثر يعمل أغلبهم في نشاطات غير زراعية	بريطانيا	التجمعات التي بها ١٠٠٠ نسمة فأكثر
كينيا	البلد التي بها ٢٠٠٠ نسمة فأكثر	النمسا	المسميات التي بها ٥٠٠٠ نسمة فأكثر
نيجيريا	المراكز التي تحتوي على ٥٠٠٠ نسمة فأكثر ، وغالبة سكانها غير زراعيين بالإضافة إلى بعض الاعتبارات الإدارية	زامبيا	التجمعات التي بها ٥٠٠٠ نسمة فأكثر ويعتمد أغلبهم على نشاطات غير زراعية
غانا	التجمعات التي بها ٥٠٠٠ نسمة فأكثر	الدنمارك	عواصم المناطق بالإضافة إلى عاصمة الدولة
سيراليون	البلد التي بها ٢٠٠٠ نسمة فأكثر	استراليا	التجمعات التي بها ١٠٠٠ نسمة فأكثر أو المناطق التي بها ٢٥٠ منزل أو أكثر وعلى إلا يقل عدد المنازل المسكونة عن ١٠٠ منزل
الجزائر	الحكم الذاتي للمجتمع		

الدولة	الأساس أو المعيار في تعريف الحضر	الدولة	الأساس أو المعيار المستخدم في تعريف الحضر
إندونيسيا	عواصم بها بلديات وتتسم بسمات حضرية	كندا	الأماكن التي بها ١٠٠٠ نسمة فأكثر وتصل الكثافة بها ٤٠٠ نسمة / كم
تركيا	المستوطنات ذات التشكيل البلدي والتجمعات التي حجمها ٥٠٠٠ فأكثر	الولايات المتحدة	التجمعات التي يبلغ عدد سكانها ٢٥٠٠ نسمة فأكثر بالإضافة إلى المناطق الحضرية
إيران	المراكز الإدارية والأماكن الأخرى التي بها خدمات بلدية	السويد	المسميات التي بها ٢٠٠ نسمة فأكثر
روسيا	مواقع ذات صفى حضرية وصدرها قرار إداري باعتبارها كذلك	البرازيل	التنظيم الإداري
بيرو	عواصم مقاطعات ومراكز تجمعات ذات صفات حضرية	فرنسا	مستوطنات بها ٢٠٠٠ نسمة فأكثر
اليابان	عواصم بها بلديان لخدمة ٣٠٠٠ ساكن	بلغاريا	مستوطنات اعتمدت كمواقع حضرية

المصدر : نزهة يقظان الجابري ، ٢٠٠٨ ، ص ٣١

٢. الأساس الإداري

ويعتمد الأساس الإداري علي صدور قرار أو مرسوم إداري يحدد صفة المدينة ويمنحها حقوقًا ويفرض عليها واجبات تميزها عن القرية ، وقد عمدت بعض الدول في التفريق بين المحلات الريفية والحضرية إلى المكانة الوظيفة ، فالتقييم لا يتم على أساس الحجم ، ولكن بقرار إداري يحدد المحلات العمرانية التي تعتبر مدنًا وتلك التي تعتبر ريفاً ، فكان المكان يعلن مدينة في مرسوم يمنحها حقوقًا ويفرض عليها واجبات ، وفي الحقيقة أن الأساس الإداري لا قيمة له ، فالمحلة العمرانية ليست مدينة لأنها منحت مرسوماً وإنما نالت المرسوم لكونها أصبحت مدينة ، وعلى الرغم من ذلك فالمعيار الإداري هو أكثر المعايير قابلية للتطبيق فالوظيفة الإدارية لا تنفصل عن باقي الوظائف الأخرى .

وفي بعض الدول يصدر مرسوم خاص لكل محلة تحمل صفة المدينة ، يحدد واجبات السكان وحقوقهم ، ويمكن تتبع مراسيم المدن حتى في عصور تاريخية قديمة ، وتعتبر بريطانيا من الدول التي تحمل مدنها تأخذ طابع الحضرية بعد الحصول على موافقة حكومية مثل تلك المراسيم ، ولكن ثمة أقطار أخرى تأخذ بنظام الإدارة المحلية أو الحكم

المحلي ، مثل كل من مصر وتونس وتركيا والبرازيل بريطانيا والنرويج واليابان وفنلندا وكولومبيا والسلفادور وهندورادس وجوانتيمالا وبيرو والمجر وبولندا ورومانيا وجنوب أفريقيا ، وفي هذا النظام يكون لكل مدينة إدارة حكومية تعني بشئونها الداخلية مثل الضرائب والأمن والصحة والتعليم .

وعلى الرغم من أن الأساس الإداري كثيراً ما يصلح للدراسات المقارنة نظراً لوجود حدود إدارية واضحة يمكن توقيعها واضحة يمكن توقيعها على خرائط فإن الأمر لا يخلو من صعوبة أحياناً إذا كانت بيانات السكان لا تتفق مع الحد الإداري كما هو الحال بالنسبة لمدن المواسيم في الفلبين التي تكون حدودها الإدارية أوسع عادة من امتداد المنطقة المدنية بكثير ، ومثال ذلك أنه في عام ١٩٤٨ كانت Davas داخل حدودها الإدارية حوالي ١١١٠٠٠ نسمة على حين كان عدد السكان في المنطقة المبنية يتراوح بين ٤٧٠٠٠ و ٨٢٠٠٠ نسمة ، فإذا كانت الحدود الإدارية أوسع امتدادًا من المنطقة المبنية فإنها تكون حدوداً فضفاضة Over-bounded أما إذا كانت المنطقة المبنية تتجاوز الحدود الإدارية وتتعداها فإن الحدود عندئذ تكون منكمشة Unded-bounded وفي كلا الحالتين تكون المقارنات غير دقيقة.

وهذا ما حدث في مصر عندما طبق نظام الإدارة المحلية في عام ١٩٦٠ وأصبحت توجد مجالس مدن يقوم أعضاؤها بإدارة شئون مدنهم الداخلية ، كما يكون للقرى مجالسها التي تصرف شئونها ، وحتى عام ١٩٧٤ كان هناك تفريق واضح يستند إلى زمامات الإدارات المحلية ، حيث كانت كل عواصم المقاطعات ، وبلدياتها ، والنطاقات الحضرية تشتمل على مقومات حضرية ، بغض النظر عن الحجم ، وقد انتهي التقرير الأولى للمدن في تعداد ١٩٨١ إلى أن حدود السلطات المحلية بعد عام ١٩٧٤ نادراً ما تقدم تعريفاً أولياً للمدن أو فصلاً تقريباً بين

الريف والحضر ، وأشار التقرير إلى العودة إلى قواعد ما قبل عام ١٩٧٤ مع إجراء سلسلة من التعديلات الضرورية . ويستخدم الأساس الإداري في الفصل بين ريف وحضر ، فالمدينة هي المحلة التي تحتويها حدود المجلس البلدي.

كما تتميز المدينة بانفرادها بوجود مناطق الخدمات والمناطق الإدارية الأساسية ، فالمدن مقار للمصالح الحكومية الأساسية والمباني الإدارية ومباني الوزارات والمديريات المختلفة ، على عكس القرى التي لا توجد بها مثل تلك المباني والمنشآت ، ومن أمثلة المدن ذات الحدود المنكمشة مدينة سيدني في أستراليا ، حيث لا تزيد مساحة المدينة وفقاً لحدودها الإدارية على ٢٧ كيلو متراً مربعاً ، أما إذا أدخلت الضواحي والمنطقة الحضرية في الاعتبار فإن المساحة البريطانية ومنها مدينة لندن التي نمت كثيراً خارج حدودها الإدارية القديمة بل أن حدود لندن الكبرى هي الأخرى يمكن اعتبارها منكمشة برغم الحزام الأخضر من حولها .

كذلك أنه في بعض الدول يكون العامل الوحيد في تحويل القرى إلى مدن هو القرار السياسي أو القرار الجمهوري ، كما هو الحال في مصر ينطبق الأمر نفسه على مدينة القاهرة ، وذلك إذا أخذنا في الاعتبار أن الحدود الإدارية لها والتي تدخل في محافظة القاهرة تستبعد أجزاء تدخل في مدينة القاهرة عمرانياً وإن كانت خارجها إدارياً مثل الجيزة وشبرا الخيمة فكل منهما تابعة إدارياً لمحافظة أخرى برغم الوحدة العضوية لها جميعها كمدينة واحدة ، وفي المملكة العربية السعودية لا يوجد قرار إداري رسمي يميز بين التجمعات العمرانية الحضرية والريفية ، إلا أن هناك إشارة للدمج بين الأساس الحجمي والإداري .

وتتخذ المدن كقواعد إدارية للمناطق الريفية ، وتختلف حجم الوظيفة الإدارية التي تقوم بها المدن ، فهناك العاصمة الوطنية التي ترتكز فيها الوظيفة السياسية والإدارات المركزية للدولة ، والسفارات ، إلى غير ذلك (كالقاهرة ، الرياض ، الجزائر ، تونس ، نيودلهي ، طوكيو ، لندن ، واشنطن ، باريس وغيرها) ، تليها الحواضر الإقليمية مثل عواصم المحافظات (بورسعيد ، المنيا ، أسوان ، قنا ، سوهاج ، أسيوط ، بنها وغيرها) تليها الحواضر التوابع (مطاي ، إدفو ، كوم أمبو ، بني مزار ، جرجا ، البلينا ، العدوة ، الفشن ، الوسطي ، العياط) ثم القرى الكبرى.

٣. الأساس الاقتصادي

وهو يتعلق بالوظيفة أو الوظائف التي تمارسها المحلات العمرانية لذلك يعتبر أكثر الأسس تقبلاً لدى الجغرافيين ، وكما يرى " **بويش** " فإن أهمية المدينة لا تتوقف على المساحة التي تشغلها أو عدد السكان الذين يقيمون بها ، ولكنه يستند بالدرجة الأولى على الوظائف التي تمارسها وتكون التفرقة بين المدينة والريف على أساس تعريف سالب للمدينة في الواقع ، وعلى أساس هذا المعيار يرى بعض الكتاب أن المستوطنة الريفية هي تلك التي يعتمد سكانها في معيشتهم على استثمار واستغلال التربة ، بينما تكون المستوطنة الحضرية هي التي يشتغل سكانها أساساً بحرف غير زراعية ، وطبقاً لهذا التعريف تعتبر الزراعة الأساس الاقتصادي الأكبر لسكان المستوطنة الريفية نظراً لاشتغال غالبية السكان بها ، وتكون طريقة حياتهم منسجمة ومتجانسة بدرجة معقولة وتختلف عن طريق حياة القطاعات الأخرى من المجتمع وبخاصة في المدينة.

كما لاحظ " **جمال حمدان** " حيث أن التعريف يكون أصلاً للقرية على أساس أنها المحلة التي يحترف سكانها الزراعة أما المدينة فهي التي

يحترف سكانها أنشطة غير زراعية والمشكلة هي أنه لا يوجد مصطلح مفرد للحرف التي تناقض الزراعة ، فمثلاً القرية هي المكان الذي يحترف سكانه الزراعة بطريقة مباشرة أو تؤدى فيه حرفة بطريقة ثابتة مثل قرى الصيادين أما المدينة ففيها تعدد للوظائف و التجارة والتعليم والسياحة مع ملاحظة أن نشاطات القرية تقام في أماكن مفتوحة بعكس المدينة التي تقام نشاطاتها في أماكن مغلقة ، ومن حيث مكان العمل قد يقال بأن سكان القرى يمارسون أعمالهم خارج الكتلة السكانية في الحقول ، أما المدينة فإن سكانها يعملون عادة في أبنية مقفلة إلا في حالة مدن التعدين ويقال أيضاً بأن سكان المدينة لا ينتجون سلعاً مادية فقط ، لأن المدن مراكز للخدمات بينما ينتج سكان القرى سلعاً ومواد مدية ملموسة ، كما يقال بأن الإنتاج في المدينة لا يستهدف سكانها المحليين أو المقيمين بها فقط ، ولكنه يشمل دائرة أوسع ولكن بعض القرى أيضاً يكون إنتاجها الزراعي موجهاً للعالم الخارجي في حالة الإنتاج للتصدير مما يؤدي إلى عدم دقة التمييز على أساس دائرة انتشار الإنتاج .

ويلاحظ " **ماكس فيبر**" أن تعدد الأنشطة الاقتصادية هو الركيزة الرئيسية في التفرقة ويركز على ضرورة وجود السوق الدائم للتبادل في المدينة علاوة على وجود الأسواق الموسمية والمعارض ، وفي سوق المدينة يظهر إنتاج ظهريها المباشر لأن التجارة وظيفة أساسية وقديمة للمدينة ، وأما من حيث العلاقة بين المدينة والزراعة فهو يلاحظ وجود المدن شبة الريفية ، كما يري أيضاً "**ماكس فيبر**" أن النشاط الاقتصادي الواحد أو المتعدد هو الذي يحدد نوعية المستوطنة البشرية ، ففي الريف يعمل معظم السكان بنشاط اقتصادي واحد في الأغلب ولا يوجد به سوق دائم للتبادل ، أما في المدن فتتعدد الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها

السكان مع وجود سوق دائم للتبادل أو أكثر إلى جانب الأسواق الموسمية والمعارض التي يظهر فيها إنتاج الظهير المباشر للمدينة .

وهي التي تؤدي خدمات تسويق ومواصلات وقد ينتج بعض سكانها غذائهم بل أنهم قد يزرعون يقصد تسويق إنتاجهم ، وإن كان يلاحظ أنه كلما ازدادت المدينة حجماً كلما تخلصت من ذلك ، كما أنه إذا كان ساكن المدينة المعاصرة لا ينتج اليوم غذاءه فإن ذلك لم يكن قاعدة في الماضي عندما كان سكان المدن شبة مزارعين ، ولا نزال نجد حتى اليوم نجد في كثير من مدن العالم قطاعات من الأراضي الزراعية داخل حدود تلك المدن ، وعلى الرغم من أن قلة قليلة من السكان هي التي تعمل بالزراعة وأن معظم تلك الأراضي يزرع بالزهور أو الخضروات أو يكون في صورة حدائق ، فإن بعض المحاصيل الحقلية تزرع أحيانًا في الأراضي الزراعية التي تفصل بين أحياء القاهرة الكبرى وضواحيها خاصة في المعادي وحلوان وشارع الأهرام وإمبابة ، حيث توجد أحيانًا حقول القمح والقطن والذرة ، بل إننا نجد أن بعض الفلاحين ما يزالون يعيشون داخل حدود مدينة الجيزة ويحاربون محاولات نقل مساكنهم وحظائرهم في قلب الكتلة السكنية للمدينة وهو أمر يوجد أيضاً في حواضر المحافظات المختلفة .

وعلى الرغم من أن بعض المدن متخصصة وظيفيًا مثل مدن التعدين أو مدن الاستشفاء أو المصايف الجبلية أو بعض الموانى المتطرفة ، فإن المدينة تكون عادة متعددة الوظائف بعكس الريف الذي تسوده الزراعة ، فالريف إذن أحادي الوظيفة والمدينة ليست كذلك برغم بعض الاستثناءات ، ويلاحظ أن بعض الدول تأخذ بجانب من الأساس الاقتصادي في التفرقة بين المحلات العمرانية المدنية والريفية .

والملاحظ أن بعض الدول تأخذ بالمعيار الوظيفي بدرجة أو بأخرى ، كما أن البعض الثاني يأخذ به إلى جانب معايير أخرى ، ففي روسيا

تكون المستوطنة الريفية هي التي يعمل ٨٥٪ من سكانها بالمزرعة ، وفي الهند تعتبر القرية هي التي يعمل ٧٥٪ من سكانها بالزراعة إلى جانب معيار العدد والكثافة ، كذلك فإن المعهد الدولي للإحصاء كان يرى أن القرية هي التي يعمل ٦٠٪ من سكانها بالزراعة .

ونلاحظ من هذه الأرقام أن كل فئة تضم عدداً من الدول غير المتجانسة في الأساس الاقتصادي للمجتمعات ، وكذلك في العدد الكلي للسكان أو المساحة ، مما يجعل تفسير وجود تلط الأقطار في فئة واحدة أمراً صعباً ، ذلك أن ثمة متناقصات واضحة بين الدول في كل فئة ، وهل يوجد تشابه بين أي من بلجيكا وغانا والهند في المساحة أو عدد السكان أو الأساس الاقتصادي أو هل يوجد ذلك بين كل من استراليا وتشيكوسلوفاكيا والأرجنتين والبرتغال ، وعلى الرغم من ذلك فإن الدول التي تأخذ بالحد الأدنى من السكان كأساس لاكتساب الصفة المدنية للمحلات العمرانية هي دول تشترك في موقعها الجغرافي وفي أنها دول مخلخلة سكانيًا بالقياس إلى مساحتها كما أنها تتقارب في أسسها الاقتصادية ، ولكننا نلاحظ عامة أن عدد السكان كأساس للتصنيف هو أساس قاصر ، ويكفي أن أي عدد يمكن أن يتم تجاوزه نتيجة لنمو السكان دون أن يؤدي ذلك إلى تحول في طبيعة المركز العمراني وصفته من محلة ريفية إلى محلة حضرية .

٤. الأساس الوظيفي

يتعلق بالوظائف التي يقوم بها سكان المدن ، إلا أن هذا الأساس يتميز في صعوبة في تحديد الوظائف التي يقوم بها سكان المدينة ، وتتباين وظيفة كل من المدينة والقرية ويختلف أسلو حياة سكان كل منهما ولكم مهما تباينت وظائف المدن من إدارية ، تجارية ، صناعية ، تعليمية ، صحية ، فإنها تتفق في قلة اعتماد سكانها على الأرض وذلك عكس القرية ، ولذلك فالمحلة العمرانية التي يعمل سكانها بالزراعة

تعد قرية مهما كبر حجم سكانها ومهما أتسع عمرانها أو انكمش ، ويرى أصحاب هذا التعريف أن المدينة مجرد محلة عمرانية يشتغل أغلب سكانها بأنشطة لا تنتمي إلى القطاع الزراعي ، وفي ضوء هذه الحقيقة فالاختلاف بين الريف والحضر هو اختلاف بين مجموعة من السكان تحترف الزراعة كأساس لحياتها ومجموعة أخرى تمتهن حرفًا أخرى ، أي أن سكان الأرياف هم جميع السكان المشتغلين بالوظائف الأولية وإنتاج الغذاء ، بينما سكان الحضر هم جماعات السكان المستقرة التي تعيش في مراكز الاستقرار الدائمة ولا يدخل إنتاج الغذاء ضمن الوظائف التي يمارسونها .

ويؤكد كثيراً من الباحثين فاعلية المعيار الوظيفي في تحديد المدن ، وهناك مقياس دولي مقترح لتحديد المدينة وهي التي لا يقل عدد سكانها غير الزراعيين عن ٥٦% من جملة سكانها ، ومادون هذه النسبة من المدن ليست حضراً بل مراكز ريفية ، ورغم هذا المقياس المتعارف عليه فإن هذا المعيار غير مطبق تماما في كل بلدان العالم.

ويرى " ديكنسون Dickinson " أن مراكز العمران الريفي تسود فيها حرفة الزراعة بينما المراكز الحضرية هي التي يعمل سكانها في الحرف غير الزراعية ، وفي حقيقة الأمر أن هذا الأساس يعتبر أكثر الأسس تقبلاً لدى الجغرافيين ولكنه يقف عاجزاً أمام المدن شبه الريفية والقرى لمتحضرة ، ومع ذلك فغالباً ما تربط دوائر لإحصاء في بلدان العالم المختلفة بين الحجم والوظيفة كأساس للتميز بين القرية والمدينة ، فالحجم ليس مؤشراً ثابتاً للوظيفة ، ويمكن القول أن الوظيفة هي قاعدة تعريف المدينة أما الأسس الأخرى فجزئية وتابعة .

كذلك فإن المدن تتميز بتعدد الحرف والأنشطة الاقتصادية والوظيفية ، وتعدد فرص العمل بها ، على عكس القرى التي في الغالب يعمل سكانها على حرفه واحده فقط (مثل قرية محلة أبو على بالقرب

من طنطا والتي يشتهر سكانها بصناعه الستائر وزخرفتها)، وغيرها من القرى المصرية المعروفة بالصناعات البدائية كصناعه الأكلمة وصناعة المنسوجات الصوفية.

ومن أكثر المقولات شهرة عن تلك الظاهرة أن المدينة هي التي يعمل سكانها داخلها بينما القرية هي التي يعمل سكانها خارجها ، بمعنى أن القرية من الناحية الوظيفية لا تملك العوامل الكافية لجذب الأيدي العاملة ، بل على العكس فهي مصدر طارد لها ، ومن ثم يعمل سكانها في الغالب خارجها ، ويكون ملاذ العمل لهؤلاء السكان هو المدن ، والتي ترتفع بها الأجور عن المدن.

٥. الأساس الشكلي

ويعتمد هذا الأساس على الملاحظة المباشرة فالمدينة تختلف في مظهرها وشكلها الخارجي عن الريف ، فمثلاً يوجد بالمدينة المباني العالية والمناطق السكنية والمراكز التجارية وغيرها بعكس القرية فصفتها مختلفة ، وبها من التنظيم المكاني ما يفرق بينها وبين الريف ، ففي المدينة توجد منطقة مركزية تتركز فيها الحياة والنشاط وهذه هي نواة المدينة ممثلة في حي الأعمال المركزي أو القلب التجاري ويطلق على هذه النواة عادة مصطلح البلد في اللغة العربية وكذلك في كثير من اللغات الأخرى ومن أمثلة ذلك حي السيتي في كل من لندن وباريس .

ويذكر " **جمال حمدان** " تشكل المدينة حقيقة مرئية في اللاندسكيب يمكن أن نحددها بإحساساتنا الخارجية ، ويمكن التعرف على المدينة بمظاهرها وطبيعة طرقها ومصانعها أو مداخنها ، ويعكس مظهر المدينة حجم السكان وكثافتهم ، وكذلك الأساس الإداري والإحصائي ، ويعتبر هذا الأساس نتيجة وليس سبباً ، وعادة تكون في المدينة ميادين وساحات وتكون مبانيها أكثر ارتفاعاً من مباني القرية ولذلك يختلف خط الأفق في كل منهما فهو في المدينة

متعرج بدرجة أكبر ، بينما هو في القرية كالقوس المنتظم ، أما في المدينة فإن أطرافها الخارجية وضواحيها تكون هادئة الارتفاع ثم ما يلبث خط الأفق أن يرتفع بالدخول إلى وسطها ، حيث يبلغ أقصى ارتفاعه في القلب التجاري وتكثر في أفقها التعرجات الحادة والزوايا على عكس أفق القرية .

كما أن شوارع المدينة أكثر تعدداً وأكبر اتساعاً وطولاً من شوارع القرية ولا تشكل المساكن كل الوجهات المشرفة على الشوارع حيث توجد في المدينة مؤسسات مختلفة لها وظائف اجتماعية وثقافية إلى جانب الصناعة وغيرها وهو ما لا نجده في القرية كما أن معظم مدن العالم توجد بها اليوم وسائل نقل داخلية على العكس من القوى التي يفتقد بعضها أحيانًا إلى وسائل النقل الخارجية ، وإلى جانب ذلك فإن شوارع المدينة تتزاحم فيها الواجهات الزجاجية للدكاكين وتختلط فيها الأضواء والإعلانات على حيث تكون شوارع القرية هادئة .

ويأخذ النموذج العام لنمط الحياة الريفية مجموعة من دوائر المجالات المتتابعة والمتداخلة تتزايد كثافة الحرة ووقع الحياة الريفية بالاتجاه من الدوائر الخارجية صوب منطقة القلب حيث يظهر مجال النشاط الريفي (الإنتاج المستهلك) فيما بين المسكن وأطراف المنطقة الريفية ، أما المنطقة كلها فهي مجال الحياة الريفية للسكان الريفيين عموماً .

٦. المعيار المورفولوجي

يعد العالم الفرنسي " **ديمانجون** " (١٩٢٠ ، ١٩٣٩) أول من استخدم المعيار المورفولوجية كمعيار أساسي ، لأنه عبارة عن تلخيص للموضع والوظيفة والحجم والمنشأة ، كما قدم إحدى الدراسات الأساسية في جغرافية العمران الريفي التي غطي فيها الأجزاء الرئيسة من العالم ، وتناول فيها الأنماط التوزيعية الرئيسة للمساكن الريفية (١٩٢٧) وهناك دراسات أخرى استخدمت معايير مثل الحجم ودرجة

الاندماج ، والشكل ، والانتظام ، في محاولة لإخراج تصنيفات إقليمية لأنواع المحلات الريفية .

رغم أن هذا المعيار يفتقر إلى القياس الكمي ومع ذلك فإنه يترك للباحث حرية التقدير التي قد يستخدمها مثل كثافة السكان واستخدامات المباني ومستوى كافة المرافق والخدمات والشكل الظاهري العام .

وقد اهتمت الدراسات الفرنسية الأولى بأشكال المساكن الريفية ومادة البناء ، ويختلف الشكل النمطي البنائي بالقرى عنه بالمدن اختلافاً كبيراً وواضحاً بكل المقاييس ، فالمدن تتميز بمبانيها العملاقة ، ومساكنها المتعددة المختلفة والمتميزة في الشكل الجمالي المعماري ، وشوارعها الواسعة المستقيمة المنشأة على أسس علمية سليمة ، وبالتنظيم البنائي المختلف على كافة الأشكال الممكنة ، كما تتميز المدن بوجود المحلات والمتاجر والبورصات الكبرى ، على عكس القرى التي تفتقد إلى أدنى قدر من تلك المميزات ، على عكس مباني القرى والتي تتسم في الغالب بكونها مبنية من الطوب اللبن ومن طابق واحد أو ثلاث طوابق على أقصى حد وشوارعها غير ممهدة وغير مرصوفة بالشكل الملائم المناسب ، وفي الوقت الراهن لم يصبح ذلك عامل تفريق قوى بين القرية والمدينة ، وذلك لاتجاه بعض الدول نحو الاهتمام بالريف ووضع الخطط الكفيلة بتحسين مستويات حياة سكانه.

٧. المعيار التاريخي

تتصف المستوطنة الريفية طبقاً للمعيار التاريخي بأنها أقدم نشأة وعمراً من المدينة بصفة عامة ، وفي الحقيقة أن هذا الأساس يرتبط بنشأة المدن ودورها في التاريخ ، وهو من الأسس الضرورية لفهم العمراني وخاصة في مجال الدراسات المنفردة أو المقارنة للمدن ولكنه كأساس يكون محدود الأهمية في التصنيف بين الريف والمدن ، وذلك

أن الريف هو الذي دعى المدن إلى الظهور والنشأة للقيام بوظائف إقليمية لخدمته لم تكن القرى تستطيع القيام بها بنفسها ، كما يرتبط المعيار التاريخي بنشأة المدينة ودورها في التاريخ ولكننا نجد أن كثيراً من المدن التاريخية أصبحت اليوم إطلالاً وكل ما يتبقى منها هو أجزاء مهدمة من قلاعها وأسوارها ، ولعل كثيراً منها قد أصبح اليوم محلات متواضعة قليلة السكان وذلك أما نتيجة لتغير العلاقات المكانية أو التغير في وسائل النقل والمواصلات هذا إلى جانب بعض العوامل الطبيعية مثل نوبات الجفاف أو الزلازل والبراكين التي قد تؤدي إلى اضمحلال مدن تاريخية .

ويقصد بالمعيار التاريخي وجود مدن معينة كانت فى بداية ظهورها مدن بالغه القوة ، ثم بعد ذلك بدأ نفوذها يقل وقوتها تضمحل مما أدى إلى انتهاء وجودها السياسى واضمحلالها ، وهناك بعض المدن الأخرى التى كان يطلق عليها منذ نشأتها مدينة ولكن جميع مظاهر العمران بها لا تدل سوى على أنها مجرد قرية ، ويرى بعض الكتاب ، مثل " **ماكس سور**" Max Sorre أن التاريخ يمدنا بتعريف واف للمدينة ، فالآثار التاريخية الموجودة في أية مستوطنة عمرانية كافية لشرح وجودها أكثر من عدد سكانها . ومن ثم يجب على الباحث التعمق في تحديد تاريخ المستوطنة لكي يستخرج عناصر التحديد ، خاصة وأن كل مستوطنة بشرية علم فرد بشخصيتها وتاريخها المميز ، وطبقاً لهذا التحديد فإن المستوطنات الريفية تتصف بأنها لم تلعب دوراً هاماً في تاريخ المنطقة التي توجد فيها على عكس المدينة ، وهو ما يؤكد علي أن للعوامل التاريخية دوراً كبيراً ومؤثراً لا يمكن تجاهله في نشأة المحلة العمرانية ونموها وتطورها بعد ذلك ، فقد تكون المدينة شيدت في الماضي لتقوم بغرض معين ثم نمت واتسع عمرانها فيما بعد ، وقد تكون في الأصل عبارة عن قرية ثم تطورت وأصبحت مدينة ، ومن هنا يرى

أصحاب هذا الرأي أن التاريخ يمدنا بتعريف وافٍ للمدينة وبالتالي يمكن تميزها عن القرى وذلك من خلال الآثار التاريخية .

كما أن ظهور الحدود السياسية في العصر الحديث قد أدي إلى اضمحلال مدن تاريخية ، كما أن ظهور الحدود السياسية في العصر الحديث قد أدي إلى انكماش مدن كانت لها أهميتها في الماضي ، بل أن تغير حدود الوحدات الإدارية الصغرى قد يحدث ذلك ، هذا إلى جانب أن ظهور الدول المركزية قد أدي إلى ضعف بعض مدن المقاطعات القديمة ، وكمثال على ذلك فإننا نجد قرية صغيرة في مركز أسيوط تدعي شطب كان سكانها في تعداد ١٩٦٠ في حدود ٧٠٠٠ نسمة يعمل ٩٠٪ منهم بالزراعة على الرغم من أنها كانت مدينة هامة في مصر الفرعونية وكانت عاصمة لأحدى المقاطعات التي لعبت دوراً هاماً في تاريخ مصر القديمة حين ثارت بعض المقاطعات على الحكم المركزي ، وكذلك الحال في كل أتريب التي كانت مدينة هامة في العصر اليوناني الروماني ولكنها انحدرت إلى قرية صغيرة حتى امتد العمران الحديث إليها أخيراً .

وفي العصر الحديث نجد أمثلة لمدن فقدت أهميتها وفي الولايات المتحدة نجد أن بعض المدن التي نشأت في عصر العجلة والحصان ، وخاصة تلك التي كانت مراكز للراحة في المسافة بين الشرق والغرب ، ولم تلبث أن انكمشت في عصر القطار والسيارة ، بل أن بعضها قد اختفي تماماً ولم تحل مكانة حتى قرى صغيرة ، على الرغم من أنها مؤسسات جارية كبرى ، وعلى أي حال فإن الأساس التاريخي يكون ضرورياً لفهم النمو العمراني في حالة الدراسات المنفردة للمدن ولكنه يكون محدود الأهمية في التصنيف .

تعرف المدن بأنها تتميز بتاريخ قديم ، مهما كان حجم السكان وكثافتهم ووظائفهم ، إلا أن هذا لتعريف شكلي وغير موضوعي ،

فتبقى المدن التاريخية تحتفظ بآثارها وقلاعها وحقوقها ، وهناك بعض المدن الأخرى التي كان يطلق عليها منذ نشأتها مدينة ولكن جميع مظاهر العمران بها لا تدل سوى على أنها مجرد قرية (مثل الإسكندرية القديمة التي كان عدد سكانها لا يزيد عن ٨٠٠٠ نسمة وكانت جميع الشواهد العمرانية وحرف سكانها ونشاطهم الاقتصادي لا تدل إلا على أنها قرية) ، وكذلك مدن معسكرات الحاميات الرومانية ، التي نمت وازدهرت بسرعة كبيرة ، لكنها سرعان ما انتهى وجودها مع انتهاء وجود تلك الحاميات ، وهناك كذلك ما يعرف بمدن الأشباح Ghost Towns في الولايات المتحدة وهي تلك المدن نشأت نتيجة قدوم المغامرون إلى الجزء الغربي من الولايات المتحدة بحثاً عن الذهب ، وتجمعهم في مدن أقيمت في مناطق وجود الذهب ، ولكن بعد نفاذ كميات الذهب الموجودة في تلك المناطق رحل هؤلاء المغامرون تاركين تلك المدن خالية تماماً من السكان .

حيث أن المدن الكبرى كانت قرى في الغالب و تحولت إلى مدينة و لكن هناك مخالفات في التاريخ و هو أن بعض العواصم الكبرى تنتقل من مكان لآخر مثل (منف- طيبة- أخيتاتون- الإسكندرية - الفسطاط) ولكن الشيئ الطبيعي هو أن يكون هناك مستقر ويزداد حتى تتكون المدينة و لذا فالأساس التاريخي ضروري في فهم النمو العمراني للمدن و تأكيد صفة المكان .

٨. المعيار السلوكي

هناك العديد من العوامل التي تساعد على التفريق بين ساكن القرية وساكن المدينة من الناحية السلوكية ومن حيث العادات والتقاليد ، ويمكن استخلاص تلك الفروق مما يلي :

- تميز سكان القرية في الغالب بالتجانس والتقارب الشديد وذلك ناتج لقلة عددهم ، فجميعهم في الغالب يعرفون بعضهم معرفة جيدة ، وهناك

علاقات اجتماعية عديدة تربط بينهم مثل علاقات العمل الحر في المشترك سواء في الزراعة أو صيد الأسماك ، أو تربط بينهم علاقات اجتماعيه مثل درجات القرابة بمختلف أنواعها والمصاهرة على العكس من ذلك سكان المدينة بعددهم السكاني الكبير ، وروابط الصلة القائمة بينهم في أضيق الحدود .

- تميز المدينة عن القرية باختلاف المستويات المادية بها وذلك ينعكس بدوره على كافه أنماط المعيشة ، وذلك أدى في بعض الأحيان إلى اختلاف العادات والتقاليد والمفاهيم الاجتماعية ، على عكس القرية التي تتقارب بها بشكل كبير كافه المستويات الاجتماعية ، مما يؤدى إلى زيادة الترابط والمحافظة على العادات والتقاليد والقيم والمفاهيم الاجتماعية .
- تتميز القرى عن المدن بوجود علاقات وروابط قويه أدت إلى التماسك والترابط والاهتمام ووجود نوع من أنواع المجاملات بين أهل القرية الواحدة في الأفراح والمآتم ، وعلى العكس من ذلك نجد المدينة التي يتميز سكانها في الغالب بقدر كبير من الانعزالية ، ووجود علاقات اجتماعية في أضيق الحدود.
- تتميز المدينة بوجود قدر كبير من الأقليات سواء الأقليات الدينية أو الأقليات العرقية ، ويتمثل ذلك في المدن الكبرى في جاليات الدول المختلفة ، وبوجود مناطق سكنية معينة يسكن فيها سكان لهم اختلافات عرقية ودينية تميزهم عن سكان تلك المدن ، وهذا غير موجود بالقرية .

٩. المعيار البيئي (اللاندسكيبي)

ويعرف بالمعيار الإيكولوجي عند مدرسة شيكاغو الإيكولوجية التي نشأت في العشرينات من القرن الحالي ، على أساس طريقة حياة السكان وارتباطها بطريقة بناء المستوطنة البشرية ، وطبقاً لهذا المعيار

فإن المستوطنة الريفية ليست بشراً فقط يعيشون فيها ويمارسون وظائف معينة وأنشطة اقتصادية خاصة ، لكنها بالإضافة إلى ذلك مجموعة من المنازل والطرقات والمباني العامة والمحلات توجد في بيئة معينة ، وتعكس نمط الحياة الذي يسود فيها وعلاقتها بالإنسان ومستواه الحضاري .

ويرى أصحاب هذا الأساس أنه إذا لم نستطع أن نقرر ما إذا كانت إحدى المحلات العمرانية مدينة أم لا من تاريخها أو من إحصاء سكانها أو من وظيفتها الإدارية ومدى أهميتها ، فعلينا أن نعتمد على الظاهرة العمرانية والشكل التخطيطي ، ويسمي هذا الأساس الشكلي ، وهو يعتمد على الملاحظة المباشرة ، ومن وجهة نظر هذه المدرسة فإن المدينة أو القرية حقيقة مرئية في البيئة .

ومع كل فالأساس اللاندسكيبي ليس بالأساس الجامع المانع ، فهناك مدن محرومة من الشواهد الحضارية بالإضافة إلى أن هناك في بعض البيئات المتطورة حضارياً نرى كثيراً من القرى تتمتع بمزايا تخطيط المدن الهندسية والمباني المنتظمة ، فالمظهر الحضري لأي مدينة في الحقيقة هو نتاج تفاعل العديد من مقومات شخصيته والتي جعلتها تظهر بذلك المظهر الذي يختلف في شكله وطبيعته عن مظهر القرية .

وعادة ما تتصف البيئة الريفية بالبساطة الشديدة وبسيادة المناظر الطبيعية البدائية ، وبالارتباط المباشر والقوي بالأرض ، في حين تخلو من المظاهر التي تميز البيئة الحضرية مثل دخان المصانع والزحام الشديد والتعقيد في الحركة والضوضاء والمناظر الجمالية التي تشير كلها إلى تقدم مستوى السكان.

كذلك تتميز المستوطنات الريفية بأنها من صنع الطبيعة بدرجة أكبر من البيئة المدنية التي تعتبر من صنع الإنسان إلى حد بعيد ، ففي المستوطنة الريفية يتكون اللاندسكيب من حقول وأراضي غابية

وشجرية ، وتقل المباني والشوارع والمصانع . ومع ذلك فإن معظم اللاندسكيب في المستوطنة الريفية معدل بواسطة الإنسان ، وإن لم يكن له دور كبير في وجوده أساساً إلى جانب ذلك تتميز المستوطنة الريفية بالارتباط الوثيق بالبيئة المجاورة بدرجة تفوق ارتباط البلدة أو المدينة ببيئتها المجاورة ، ولذلك فهي تعكس طبيعة الإقليم الذي توجد فيه والذي يتصف بقلة أهميته الصناعية والتجارية .

ويعتمد المعيار البيئي على الملاحظة المباشرة فعندما تدخل مستوطنة ريفية تلاحظ أنها تختلف في شكلها ومظهرها الخارجي عن المدينة ، فهي تفتقر إلى التنظيم المكاني والتركيب الداخلي المميز للمدينة ، كما تفتقر إلى الميادين والساحات الواسعة ، ويقل ارتفاع مبانيها عن مباني المدينة ، كذلك تتصنف شوارعها بضيقها وقصرها ، وتشرف مساكنها كلها تقريباً على الشوارع بعكس المدينة التي تشغل واجهات شوارعها المعارض والمؤسسات المختلفة ، كما تفتقر المستوطنة الريفية إلى وسائل النقل الداخلي بخلاف المدينة التي تزجر بها ، فضلاً عن افتقارها أحيانًا إلى وسائل النقل الخارجية التي تربطها بالمستوطنات المجاورة .

١٠. المعيار الاجتماعي

مازال تحديد مفهوم الريف يعتمد حتى الآن على النظريات الاجتماعية التي تفسر العلاقة بين الريف والحضر ، فقد اعتقد ومازال أن المجتمع الريفي يختلف الحضري ، ولعل من الخصائص الرئيسة في هذا الصدد ، قوة الروابط الاجتماعية في الريف عنها في الحضر ، وكذلك قوة العقيدة ، والتجانس الطبقي ، ثم أن هناك حراكاً مكانياً واجتماعياً أقل في الريف عنه في الحضر .

وهي مفيدة في التفريق بين الريف والحضر ، فتجربة كثير من سكان الريف تتسم بالمستوى المعيشي المتواضع ، وقد ركزت عليها

كثير من الدراسات ، فالجوانب الخاصة بالدخل ومستوى العمل والسكن وإمكانية الحصول على مختلف الخدمات الضرورية والمتنوعة ، كلها تمثل أدلة مفيدة في تحديد الريفية ، وقد استخدم عدد من الجغرافيين هذا المعايير من أجل بيان التوزيع المكاني لمستويات المعيشة وأنماط الحياة في أجزاء متفرقة من العالم المتقدم ، وقد انتهت نتائجهم إلى أن المستويات المنخفضة من الحاجات الاجتماعية غالباً ما ترتبط بالإقليم الريفية .

وقد أوضحت العديد من الدراسات التي قام بها علماء الاجتماع أن هناك الكثير من الاختلافات بين طريقة الحياة في الريف والمدن ، ومن هذه الدراسات تلك التي قام بها **ويرث** L. Wirth عام ١٩٣٨م وتلك التي قام بها **ريس** Rees **ومان** P.msnn عام ١٩٦٥م ، **وفرانكنبرج** R. feankenberg عام ١٩٦٦م ، **ووليامز** W. M Williams عام ١٩٦٣ ، وهاجرستراند T. Hagerstrand عام ١٩٥٧م ، ومن مجموعة هذه الدراسات يمكن تحديد أبرز الخصائص الاجتماعية التي تميز المستوطنة الريفية ،

ولبساطة هذا المعيار فقد حل محله نموذج التواصل الريفي الحضري Rural – Urban Continuum Model وفي هذا النموذج نجد افتراضاً لأنواع مثالية من المجتمعات الريفية الحضرية ، ولكن التغير فيما بينها يكون تدريجياً ، وقد لقي هذا النموذج قبولاً كبيراً ، ومن أهم الأعمال المفيدة التي تؤيد هذا النموذج ما قام به " **فرانكنبرج** " Frankenberg (١٩٦٦) عن المجتمعات البريطانية ، فقد حلل سلاسل من الدراسات المجتمعية وصفنها على طول نموذج التواصل الريفي الحضري .

وعلى الرغم من أن هذا النموذج يحمل نوعاً من البساطة ، إلا أنه صعب التحديد ، إذ أن كثيراً من القرى تضم أنواعاً مختلفة من الفئات الاجتماعية ، وأن سكان الريف التقليديون أكثر حراكًا مما كان

يعتقده البعض وأن وجود الروابط الاجتماعية القوية لا يتسمر طويلاً ، وفضلاً عما سبق فقد أظهرت عدة دراسات أن العلاقات الاجتماعية القائمة في القرى التقليدية تكون أكثر ترابطًا من سكان المدينة ، فقد أوضح " **ويرث** " أن الزيادة في حجم السكان وكثافتهم في المستوطنة البشرية تؤدي إلى عدم التعرف بينهم وإلى المزيد من تقسيم العمل ، وبالتالي إلى اختلافات اجتماعية أكبر ، وبذلك تكون العلاقات بين السكان غير شخصية ، وهذا هو ما يميز المدينة ويجعلها تفتقد المشاركة الحسية والأخلاقية التي لا تنبثق إلا بالمعيشة في مجتمع ريفي مترابط فالقري تتميز بقوة الأواصر والروابط بين أفراد الأسرة الواحدة من جهة وبينها وبين غيرها من الأسر الأخرى في المستوطنة ، وكل شخص في القرية يعرف أفرادها الآخرين ، كما يمكن للفرد الواحد تحديد شجرة العائلة بكل دقة ، على عكس الحال من المدينة التي لا يعرف فيها الفرد أفرادها الآخرين ، كذلك فإن الروابط والعلاقات الأسرية بين سكان القري تتم على المستوى الشخصي والمباشر وخاصة بسبب أواصر القرابة ، على عكس الحال من المدينة التي يتصف أفرادها بقلة صلاتهم الاجتماعية بشكل عام .

١١. المعيار المركب

شاع استخدام المعيار المركب نتيجة لتعدد المعايير المستخدمة في تحديد المستوطنة الريفية والتمييز بينها وبين المستوطنة المدنية ، وظهور بعض جوانب القصور في هذه المعايير التي تصل إلى نحو ٣٠ معياراً وعدم صلاحية أي منها كمعيار عالمي بسبب الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والجغرافية لدول العالم ، فإنه يتم اللجوء إلى المعايير المركبة التي تجمع بين أكثر من معيار لتحديد المستوطنة الريفية ، ويذكر " **خالد السيد المطري** " أنها تعرف **بالمعايير الجامعة أو المركبة** Compound Difinations مثلما فعل **سوروكين** Sorokin

وزيمرمان Zimmerman اللذان اتخذا الحرفة ، والبيئة ، وحجم السكان ، وكثافتهم ، وتركيبهم ، وتحركاتهم أساسًا لتحديد المستوطنة الريفية ، ومنها تعريف " **لويس ريث** " المشهور الذي يقول بأن " القرية مستوطنة غير دائمة ، صغيرة نسبياً ، غير كثيفة ، بها تجانس اجتماعي وفردي " .

ويبين الجدول رقم (٥) المعايير المختلفة المستخدمة في تعريف المستوطنة الريفية ومدى استخدامها سواء منفردة أو مجتمعة ، ومن هذا الجدول يتضح أن المعيار الإحصائي خاصة الحجم السكاني هو المعيار السائد الاستخدام في عديد من الدول ، رغم الملاحظات العديدة التي ترد عليه والتي سبقت الإشارة إليها سواء استخدام منفردًا أو مع غيره من المعايير الأخرى .

جدول رقم (٥) المعايير المستخدمة في تحديد المستوطنة الريفية

المعيار المستخدم	منفرداً	مدى استخدامه مع غيره من المعايير
المعيار الإحصائي :	-	-
أ. الحجم .	٣٣	٢٦
ب. الكثافة .	١	١٠
المعيار الوظيفي أو الاقتصادي	١	٧
المعيار الحضري غير المحدد	٣	١٣
المعيار الإداري	٣	-
معايير أخرى	٥٦	-

المصدر : خالد السيد المطري ، ١٩٩٩ ، ص.ص ٤٨- ٤٩.

وعلى هذا الأساس يمكن القول بشكل عام أن المستوطنة الريفية هي تلك التي تتميز بنشاط اقتصادي فردي ، غير متعدد ، يرتبط بإنتاج الطعام من الأرض مباشرة ، ولا يعمل سكانها في الخدمات الاجتماعية ، وتفتقر إلى وسائل المواصلات الجيدة ، ولا يعبر مظهرها الخارجي عن تاريخها وتطورها " ومع ذلك فالقرية لا تتصف بكل هذه المعايير معًا لكنها تجمع بين أكبر قدر منها.

١٢. معيار استخدامات الأرض

لعل من خصوصيات اهتمام الجغرافي ، دراسة أساس استخدام الأرض Land – Use Concept ، ودراسة الجوانب المرئية من المكان ، والاستخدامات المقامة عليه ، ثم المظهر العام للاندسكيب ، ويشير تعريف " **ويرلي** " Webberley للريف إلى الاستخدامات الأوسع للأرض ، وإلى انخفاض عائد العمل ورأس المال إلى الوحدة المساحية إذا ما قورن ذلك بالاستخدام المكثف حيث يرتفع مستوى العائد ، وفي هذا الصدد ، صنف " **ويرلي** " الأراضي التي تستخدم بشكل أولى في الزراعة والغابات مع ما يرتبط بها من مستوطنات ريفية ، بالريف في مقابل المناطق التي تسود فيها الاستخدامات السكنية والصناعات التحويلية والمشاريع التجارية.

وفي هذه النطاقات تظهر مجموعة من السمات يرتبط بعضها بنمط استخدام الأرض وبعضها الأخر بالبناء الاجتماعي ، فبالنسبة لاستخدام الأرض يمكن تحديد الملامح التالية :

أ- أن هذه الاستخدامات تشكل نوعاً من الاستخدام الريف – حضري ولكنها إلى الريف أكثر ميلاً .

ب- تظهر بهذا النطاق وبشكل خاص ، استخدامات الأرض الترفيهية مثل المنتزهات العامة ، والملاعب ، وميادين الجولف ، وأماكن ركوب الخيل ، ومواضع قضاء الأجازات.

ت- أن هذه النطاقات تمثل مرحلة من الكثافة السكنية المنخفضة على حافة المنطقة الحضرية ، ومتداخلة مع القرى .

ث- تتسم هذه النطاقات بوجود العديد من الاستخدامات الحكومية التي تتطلب مساحات واسعة مثل : المطارات ، المصحات ، المستشفيات ، الخزانات ، المقابر .

ج- تتسم بوجود استخدامات الأرض غير المرغوب فيها داخل المدن مثل : أعمال الصرف الصحي ، المذابح ، مستودعات البترول ، مقالب القمامة .

ح- تنتشر بها أعمال المحاجر ، وخاصة الرمال والزلط المستخدم في التوسع العمراني المجاور .

خ- تضم المراكز التجارية العملاقة Hypermarkets تلك التي لا تتطلب مساحات أرضية تجارية فقط ، ولكن مساحات كبرى لانتظار السيارات .

د- أما عن الخصائص الاجتماعية لقطاعات الهامشية ، فهي ليست مرئية كما هو الحال في جانب استخدام الأرض ، ولكن المسوح الاجتماعية قد أفرزت الملامح التالية :

- تتسم هذه النطاقات بكثافة سكانية منخفضة أو معتدلة و بتحركات العالية للسكان .
- أن القرى شبه الحضرية تحتوى على خليط من السكان الأصليين والقادمون الجدد .

١٣. معيار المتصل الريفي – الحضري

شهد العالم خلال الخمسة عقود الأخيرة تطورا كبيراً في عدد سكان المدن علي حساب عدد سكان الريف ، كما شهدت تغيراً في نمط المستقرات الريفية مما جعل كثير من الباحثين يقترحون ما يسمي بالمتصل الريفي الحضري ، يشير المتصل الريفي الحضري إلى وجود نوع من التدرج بين خصائص الريفية والحضرية أشبه بخط مستقيم حيث تتزايد درجة أي خاصية أو نقل بنسب متفاوتة تمكن من تصنيف المجتمعات وفقاً لوقوع خصائصها على نقطة معينة على طول هذا المتصل ما يمكن أن يطلق عليه ريف وعلي أقصي الحد الأخر ما يطلق عليه حضر و بينهما توجد مجموعات كثيرة من المستقرات ذات طباع

مشتركة بين الريف و الحضر ، و تدور فكرة المتصل الريفي– الحضري حول مبدأ اعتبار الريف والحضر امتداداً واحداً بحيث يمكن أن نلحظ تدرجاً مستمراً بين ما هو ريفي وما هو حضري ، فعلى الرغم من أن المقارنة بين الحياة الريفية والحياة الحضرية في المحاولات التي تم إجراؤها على أسس موضوعية ومن خلال إطار نظري معين لا تزال تحمل رأي من يقوم بها من الباحثين ، ويتحمل أنها تعكس جهات نظرهم إزاء ما تصوروه من مشاكل تزداد تفاقماً بتزايد الفجوة بين الريف والحضر إلا أن مثل هذه الأسس لها جدواها وفوائدها كعلامات على الطريق كذلك أطلق بعض الباحثين مقوله أن ما حدث ما هو إلا تريف للمدن و تحضر للريف .

وقد باتت فكرة المتصل الريفي – الحضري حقيقة هامة في دراسة أنماط العمران ، لأنه بشكل المنهج الملائم لفهم التغيرات الحديثة التي حدثت ولا تزال تحدث في كل من القرى والمدن ، ويمكن القول أنه ليست هناك مدن مطلقة أو قرى مطلقة وليس هناك قضبان ، وإنما هناك مقياس مدرج ، ليس هناك ثنائية صارمة بل متصل ريفي – حضري ، فالتغيرات العميقة في تكنولوجيا الحياة ق غيرت المفاهيم القديمة في الاختلافات بين ما هو ريفي وما هو الحضري ، فالمدينة قد وسعت حدودها فوصلت إلى الريف وغطت منه مساحات كبيرة ، كما أن كثيراً من وسائل الحياة الحضرية قد تأثر بها الريف ، فالتدرج من المجتمع الريفي الصرف إلى المجتمع الحضري الصرف هو انتقال تدريجي وليس مفاجئاً ، صحيح أن هناك ظواهر حضرية بارزة وأخرى ريفية ، إلا أن بين الظواهر الحضرية والريفية تدرجاً واضحاً وبارزاً وليست حدوده مطلقة تعزل المجتمع الحضري عن الريفي .

في محاولة إيجاد نوع من التمييز بين الريف والحضر ، وفهم الجوانب المختلفة من الظروف والأحوال الريفية ، فإنه ما تزال هناك مشكلة

رسم الخط الفاصل بين الريف والحضر ، وتحديد أين يبدأ الريف ومن أين ينتهي الحضر ، وفي حقيقة الأمر فإن محاولة رسم هذا الخط ، لا تصلح إلا الفترة قصيرة من الزمن ، حيث أن منطقة التأثير الطبيعي للمدينة لا تمتد إلى ما حولها فقط ، بل تمتد إلى ما هو أبعد من الهوامش المحيطة ، ومن ثم فقد انتهي الجغرافيون والمخططون إلى مصطلح الهوامش الريفية – الحضرية Rural – Urban Fringes وهي ما تمثل نطاقات الانتقال بين الريف والحضر ، وقد عرف " كارتر " Carter (١٩٧٥) ، هذا النطاق بأنه ، مساحة ذات سماه مميزة ، تتسم جزئياً بانتسابها إلى المركبات الحضرية النامية ، وتتسم جزئياً بالريفية ، ويقيم فيها كثير من السكان ، ولكنهم لا ينتمون إليها اجتماعياً واقتصادياً .

١٤. معيار التحول الحضري للمناطق الريفية

قد يحدث التحول الحضري للريف طريق انتقال الخصائص الحضرية إلى سكان الريف فيما يعرف باسم عملية التحضر، وبحيث يصبح الريف حضرياً من حيث الجوانب الفكرية والاجتماعية ويظل ريفياً في النواحي المادية ، وتتم عملية التحضر من خلال بعض الوسائل يحددها " كلوت " في أربع عناصر رئيسة و هي :

أ- حياة بعض الحضريين في الريف مع استمرار اتصالهم بالحضر للحصول على الخدمات وذلك بعد تقدم المواصلات ووجود السيارات الخاصة لديهم .

ب- اشتغال بعض سكان الريف بأعمال في المدينة وانتقالهم يومياً إليها من الريف .

ت- اتجاه أهل المدينة إلى الريف بقصد الترفيه في الزيارات والعطلات

ث- اتجاه بعض سكان المدن إلى حياة مساكن موسمية أو ثانوية في الريف لقضاء أوقات فراغهم بها .

ويلاحظ اتجاه نسب الريفية إلى التناقص المطرد ، وقد سجل الوجه القبلي نسبة أكبر من التناقص عنها في الوجه البحري ، ويمكن أن يعزي هذا إلى تزايد قوة جذب المراكز الحضرية في الوجه القبلي للهجرة الريفية التي كانت تخرج من الصعيد إلى القاهرة ومدن الوجه البحري عموماً .

١٥. معامل الريفية

اختلفت الآراء في تحديد معامل الريفية Rurality Index ، والذي استعد أسسه من التحليلات الإحصائية لنحو ١٦ متغير مختلف تضم فيما تضم العمالة ، وتركيب السكان ، وكثافة السكان ، والهجرة ، وأحوال المساكن ، واستخدامات الأرض ، والعزلة . وقد اختيرت هذه المتغيرات للاعتقاد بأن قياسها يقود إلى الدرجة التي تتميز بها منطقة ما بالريفية ، فالمناطق التي تتميز بالتطرف في ريفيتها تتسم بانخفاض كثافة السكان ، وبعمالة تعمل بدرجة كبيرة بالأنشطة الأولية ، ويعدم انتقال العمالة إلى خارج المنطقة ، كما تتسم بارتفاع معدلات الهجرة الوافدة إليها ، وبنسبة قليلة من كبار السن ، وبعيدة عن مراكز السكان الرئيسة .

هذا وقد اهتمت بعض الدراسات الحديثة بتحديد معامل الريفية ، ليس فقط بالتحديد البسيط له ، ولكن بتحديد درجات مختلفة للريفية ، فكثير منها اعتمدت على الأساس الحجمى للسكان ، وعلى البعد عن المحلات الحضرية الكبيرة ، كما اعتمدت التعريفات على درجة التأثير الحضري ، ولكن أكثر التعريفات اكتمالاً ، هي التي تقم على مظاهر اللاندسكيب الريفي ، وكثافة استخدام الأرض ، ومن أشهر التعريفات في هذا الصدد ، تعريف " **وبرلي** " Wibberley (١٩٧٢) الذي ذهب فيه إلى أن مصطلح ريف يستخدم في ، وصف الأجزاء من

الإقليم التي تظهر ملامح غير معيبة إذا ما استخدمت استخدامات واسعة في الوقت الحاضر أو في الماضي القريب .

وقد انتشر التعريف السابق بمعدل واسع بين المتهمين بجغرافية الريف وغيرهم ممن استرعاهم هذا الجانب ، ومن أمثلتهم عالما الاجتماع الريفي ، **ميللر ولولف** Miller & Luloff (١٩٨١) اللذان ذهبا إلى أن نصطلح " **ريف** " يستخدم في " تحديد المناطق الجغرافية التي تتسم بصغر حجمها السكاني ، وقلة كثافتهم ، بعيدة نسبياً عن تأثر المراكز الحضرية الكبرى ، علماً بأن معظم مراكز العمران الحضري القائمة في العالم في الوقت الراهن ، تحولت من مراكز عمرانية ريفية أو قروية إلى مدن صغيرة وأخذت تنمو حتى بلغت الأحجام التي بلغتها اليوم ، ولذلك يجد المهتمون بهذا التخصص صعوبة في تحديد التجمع العمراني وما إذا كان قرية أو مدينة والمعايير الأكثر تداولاً في العالم ، وهي تختلف حسب الأحجام ، وتتراوح بين القرية الصغيرة ، والكبيرة والمدينة الصغيرة والمدينة العملاقة (الميجالوبوليس) .

ومما سبق يتبين أن لا تظهر الفروق بين المدينة والقرية ، إلا في أقصى درجات كل منهما ، حيث لا توجد نقطة معينة يمكن عندها القول بنهاية حدود الحضر وبداية الريف ، ونظراً لعدم وجود اتفاق عالمي لتحديد مفهوم المدينة والقرية فقد اتفق الباحثون على عدد من الأسس للتفريق بينهما ، إن أول ما يجذب اهتمام الجغرافي في موضوع جغرافية العمران الريفي هو التمييز بين القرية والمدينة ، ويختلف ذلك ، بصورة كبيرة ، باختلاف الدول ، بل وفي داخل الدولة الواحدة ، وأيضاً باختلاف التقسيمات الفرعية بين القرى والمدن الريفية الصغرى ، فالحدود بينها ربما كانت تعسفية ، ولكن أفرزت الدراسات مجموعة من الأسس لتصنيف المحلات العمرانية إلى مدن ريف ، ينبغي الإشارة إلى أن أي أساس من هذه الأسس لا يكفي للتصنيف كما أن تطبيق أي أساس منها يختلف أثره وجدواه من بيئة إلى أخرى ، ولا بد من إتباع أكثر من أساس في حالة الدراسات المقارنة التي تشمل أقاليم جغرافية كبيرة تقطع الحدود الثقافية والاقتصادية والحضارية .